الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
www.alsabahpress.com Alsabah Media
No. 4441 | الإثنين | 11 جمادى الأولى 1444 هـ | 5 ديسمبر 2022 م | السنة الخامسة عشرة

التحالف يواصل الحيطة والمتابعة للمستجدات الاقتصادية العالمية

الملا: قرارات «أوبك +» تضمن استقرار السوق النفطية

الاجتماع يقرر تمديد العمل بسياسة إنتاج النفط الحالية

قال نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط الدكتور بدر الملا أمس الأحد إن قرارات تحالف (أوبك +) تستند على معطيات السوق النفطية وتضمن طمأنته واستقراره مؤكدا أن دولة الكويت ملتزمة تماما بقرار (أوبك +).

جاء ذلك في تصريح للوزير الملا نقله بيان صادر عن وزارة النفط عقب ترؤسه وفد الكويت المشارك في الاجتماع ال46 للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الانتاج (JMMC) والاجتماع الوزاري ال34 لمجموعة (أوبك +) والذين عقدا عبر الاتصال المرئي.

وأشاد الملا بنتائج الاجتماعات الوزارية حيث تم التأكيد على الاستمرار باتباع إستراتيجية مراقبة تطورات السوق والمبادرة إلى انتهاج ما يساعد في استقرار السوق.

وذكر أن (أوبك +) تتابع انعكاسات مؤشرات تباطؤ الاقتصاد العالمي ومستويات التضخم وزيادات أسعار الفائدة وارتفاع أسعار السلع الأولية وتأثيرات ذلك على معدل تنامي الطلب على النفط "وهو ما يستدعي استمرار الحيطة والمتابعة لمستجدات السوق".

وضم وفد دولة الكويت الى الاجتماعين اضافة للوزير الملا محافظ دولة الكويت لدى منظمة أوبك محمد الشطي والممثل الوطني لدولة الكويت لدى منظمة أوبك الشيخ عبد الله صباح سالم الحمود الصباح.

وأكدت الدول الأعضاء في أوبك بلس، مجددا، استعدادها للاجتماع في أي وقت، واتخاذ المزيد من الإجراءات الفورية لمعالجة أي تطورات في السوق، لدعم توازن أسواق البترول واستقرارها، متى ما تطلب الأمر؛ تماشيا مع قرار أوبك بلس، الصادر عن الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين للمجموعة، المنعقد في 5 أكتوبر 2022، والذي بُني على اعتبارات السوق فقط، حيث أكد المتعاملون في السوق والصناعة البترولية أنه كان الإجراء الضروري والصحيح لتحقيق استقرار أسواق البترول العالمية، والتزامًا بنهج الاستباقية والمبادرة.

وقررت الدول المشاركة، إعادة تأكيد قرار الاجتماع الوزاري العاشر للدول الأعضاء في أوبك بلس، المنعقد في 12 إبريل 2020، الذي أيّد في الاجتماعات اللاحقة، بما في ذلك الاجتماع الوزاري التاسع عشر للمجموعة، المنعقد في 18 يوليو 2021، والاجتماع الوزاري الثالث والثلاثون للمجموعة، المنعقد في 5 أكتوبر 2022، وبما في ذلك تعديل وتيرة الاجتماعات الشهرية للجنة الوزارية المشتركة لمراقبة الإنتاج، ، لتكون كل شهرين، مع منح اللجنة صلاحية عقد اجتماعات إضافية، أو طلب عقد الاجتماع الوزاري للدول الأعضاء في أوبك بلس، في أي وقت، للتعامل مع أي تطورات في السوق، متى ما تطلب الأمر.

وزير النفط بدر الملا

وقررت الدول أيضا، تكرار التأكيد على أهمية الالتزام التام بالاتفاق وآلية التعويض، والاستفادة من فترة التمديد المعتمدة في الاجتماع الوزاري الثالث والثلاثين لأوبك بلس.

وتقرر عقد الاجتماع الوزاري الخامس والثلاثين للدول الأعضاء في أوبك بلس، في 4 يونيو 2023، والاجتماع السابع والأربعين للجنة الرقابة في 1 فبراير 2023.

وقرر تحالف أوبك بلس، في 5 أكتور الماضي، خفض الإنتاج الكلي بواقع 2 مليون برميل يوميا من مستويات الإنتاج المطلوب في شهر أغسطس 2022، للدول الأعضاء في منظمة أوبك والدول المشاركة من خارجها، وذلك ابتداء من شهر نوفمبر 2022.

ويرى المراقبون ان التحولات غير المستقرة في الوضع الاقتصادي الصيني جراء سياسة البلاد المتشددة والاغلاق العام الذي فرض تحسبا لإي عودة محتملة لجائحة فيروس (كورونا) تركت آثارها على سوق النفط باعتبار الصين اكبر مستورد للطاقة في العالم.

ورجح العديد من المراقبين ان عودة الاسعار إلى الارتفاع النسبي خلال الايام القليلة الماضية يعود إلى ما تردد في دوائر (أوبك+) عن وجود توجه لخفض الانتاج للحد من تراجع الاسعار.

وشهدت اسعار خام برنت زيادة قياسية يوم الخميس الماضي بواقع 85ر43 دولارا بينما وصل سعر خام (تكساس الامريكي) الوسيط إلى 80ر55 دولارا للعقود الآجلة.

ويؤكد المتعاملون في سوق النفط وجود عاملين اساسيين سيؤثران على الاسعار في الفترة المقبلة الاول يتجسد في احتمال اتخاذ قرار من (اوبك+) في اجتماعها أمس الاحد بخفض جديد للانتاج والعامل الثاني يتعلق بتبعات قرار الدول السبع والاتحاد الاوروبي عند تطبيقه الاسبوع المقبل والقاضي بوضع نطاق سعري للنفط الروسي بواقع 60 دولارا على سوق النفط العالمية.

ولا يستبعد المحللون الاقتصاديون ان تكون الضغوط الغربية القوية للقبول بالسعر المتدني للنفط الروسي الذي سيدخل حيز التنفيذ قريبا ما أدى ب(أوبك+) إلى تغيير طابع اجتماعها من اجتماع حضوري لوزراء نفط تحالف (أوبك+) إلى اجتماع افتراضي يعقد عن بعد من خلال تقنية الفيديو.

وتواجه دول (اوبك+) ومن ضمنها دول (اوبك) حاليا وضعا حساسا وصعبا بسبب فرض الدول الغربية سعرا متدنيا جدا لمبيعات النفط لاحد اعضاء تحالف (أوبك+) وهو روسيا وتسعى جاهدة للحفاظ على وحدة هذا التحالف رغم الضغوط الغربية الشديدة.

مستهدفاً تعزيز ثقافة الممارسات الاحترازية

«KIB» يختتم حملة «الأسبوع العالمي للتوعية بمخاطر الاحتيال»

اختتم بنك الكويت الدولي (KIB) مؤخراً، جهوده التوعوية في حملته لدعم "الأسبوع العالمي للتوعية بمخاطر الاحتيال"، بسلسلة من المشاركات والنشرات التوجيهية على منصات البنك للتواصل الاجتماعي، مواصلاً دعمه للحملة الوطنية: "لنكن على دراية"، في جانب من مبادراته الاجتماعية والمهتم بتعزيز الثقافة المالية والمصرفية لدى عملائه وأفراد المجتمع.

وفي نطاق مساهمته قدم KIB، محتوى تعريفي أضاء من خلاله على بعض من أساليب الاحتيال المالي المختلفة، سواءً رقمية أو غير ذلك، مع توضيح جزء من الاحتياطات الأمنية التي تتخذها المؤسسات المالية لحماية أصول وبيانات عملائها وتأمين معاملاتهم المصرفية الإلكترونية، مزامناً الجهود المبذولة على المستوى الدولي في هذا الأسبوع، لنشر أكبر قدر من الوعي حول الجرائم المالية، من حيل النصب والخداع والابتزاز المادي وغيرها، وكذلك عن كيفية التصدي لمحاولات الاختراق وسرقة البيانات، ومحاربة شبكات وبرامج القرصنة، وغيرها من التعديات.

وحول ذلك أكد مدير عام إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال في KIB، باسل أديب السويدان، على التزام البنك، باتخاذ أقصى إجراءات الحفاظ على الأصول والبيانات باستخدام أعلى تقنيات أمن المعلومات ومكافحة الاحتيال وأحدث تكنولوجياتها، كما أشار السويدان إلى أهداف هذه الحملة التوعوية في تسليط الضوء على الدور المطلوب من جانب العميل ذاته، في اتباع الممارسات التي تضمن تحصينه وتؤمن بياناته الشخصية والمصرفية ضد أي خطورة مالية تهدد ممتلكاته، موصياً بضرورة الاطلاع على المعلومات الإرشادية والتدابير الاحترازية المنشورة على موقع البنك الإلكتروني، ومتابعة صفحاته على قنوات التواصل الاجتماعي للإلمام بكل ما يتوجب فعله والتقيّد به في هذا الإطار.

وبمناسبة اختتام هذه الحملة من KIB خلال أسبوع التوعية العالمي بمخاطر الاحتيال، أنهى السويدان تصريحه لافتاً إلى قيام إدارة أمن المعلومات والخصوصية ومكافحة الاحتيال بعرض مجموعة من النصائح والتوجيهات على موقع KIB الإلكتروني قسم الحماية والأمان، بالإضافة الى عدد من النشرات على منصات التواصل الاجتماعي، حيث أوصت بسرعة الإبلاغ لمجرد الشك في عملية اختراق أو تحايل، أو ملاحظة نشاط مشبوه أو غير اعتيادي على الحساب المصرفي أو بطاقات الصرف أو الائتمان.

جلسة خضراء للبورصة.. و«العام» يرتفع 8.8 نقاط

ارتفعت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت جماعياً في ختام تعاملات أمس الأحد؛ بدعم من 6 قطاعات يتقدمها السلع الاستهلاكية.

وأغلقت التعاملات على ارتفاع مؤشرها العام 8ر8 نقطة ليبلغ مستوى 7575ر35 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر12 في المئة.

وتم تداول 141ر17 مليون سهم عبر 6176 صفقة نقدية بقيمة 25ر9 مليون دينار (نحو 78ر4 مليون دولار).

وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 15ر2 نقطة ليبلغ مستوى 5711ر41 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر27 في المئة من خلال تداول 80 مليون سهم عبر 3064 صفقة نقدية بقيمة تسعة ملايين دينار (نحو 27ر2 مليون دولار).

كما ارتفع مؤشر السوق الأول 6ر7 نقطة ليبلغ مستوى 8468ر12 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر08 في المئة من خلال تداول 61ر15 مليون سهم عبر 3112 صفقة بقيمة 16ر8 مليون دينار (نحو 50ر9 مليون دولار).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 25ر5 نقطة ليبلغ مستوى 5850ر11 نقطة بنسبة ارتفاع بلغت 0ر44 في المئة من خلال تداول 61ر4 مليون سهم عبر 1768 صفقة نقدية بقيمة 7ر7 مليون دينار (نحو 23ر3 مليون دولار).

بلغت قيمة تداولات البورصة بتعاملات أمس 25.93 مليون دينار، وزعت على 141.18 مليون سهم، بتنفيذ 6.18 ألف صفقة.

مؤشرات البورصة ترتفع

دعم أداء الجلسة ارتفاع 6 قطاعات على رأسها السلع الاستهلاكية بـ4.88 %، بينما انخفض 6 قطاعات يتقدمها التكنولوجيا بـ 4.76 %، فيما استقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وتصدر سهم "العربية العقارية" القائمة الخضراء بـ 10.06 %، بينما جاء "مشاعر" على رأس التراجعات بـ 7.54 %.

وبشأن الأنشط تداولاً؛ جاء "عقارات الكويت" المرتفع 2.73 % على رأس الكميات بـ 27.30 مليون سهم، بينما تقدم "بيتك" السيولة بقيمة 3.57 مليون دينار، بارتفاع 0.23 %.

عقد ورشة عمل بشأن البيئة الرقابية التجريبية

«المركزي» يطلق نظاما إلكترونيا لتلقي شكاوى وتظلمات عملاء البنوك

بنك الكويت المركزي

اطلق بنك الكويت المركزي أمس الأحد نظاما إلكترونيا لتلقي شكاوى وتظلمات عملاء البنوك المحلية في إطار تكريس دوره الرقابي في مجال حماية حقوق العملاء الأفراد وتعزيز الخدمات المقدمة لهم.

وقال البنك المركزي في بيان صحافي إن النظام الإلكتروني خاص بوحدة حماية العملاء وتم وضعه للاستعاضة عن زيارة العملاء شخصيا إلى مبنى (المركزي) وتقديم تلك الشكاوى والتظلمات عبر نموذج إلكتروني متوفر عبر الموقع الإلكتروني لبنك الكويت المركزي.

وأضاف أن النظام يتيح لعملاء البنوك الأفراد فقط تقديم شكوى أو تظلم عبر تعبئة النموذج الإلكتروني المشار إليه في حال عدم قيام البنك بتزويد العملاء بنموذج شكوى أو عدم قيامه بالرد كتابيا على الشكاوى التي تقدم بها العملاء لدى البنك خلال 15 يوم عمل تاريخ استلام الشكاوى.

وأوضح أنه فيما يخص نموذج التظلم الإلكتروني فإنه يستخدم في حال عدم رضى العميل على رد البنك المشكو بحقه إذ يتم إرفاق المستندات المطلوبة إلكترونيا للنظر في مدى سلامة الإجراءات المتخذة من جانب هذه الجهة من عدمه وذلك في إطار تحسين آلية التعامل مع شكاوى وتظلمات عملاء البنوك.

وذكر أن آلية تقديم التظلمات لدى (المركزي) تتم على مراحل تبدأ بتقديم الشكوى من قبل العميل للبنك المشكو بحقه وعند استلام البنك المشكو في حقه لتلك الشكوى يتوجب عليه تسليم العميل الشاكي نسخة منها مؤشرا عليها بما يفيد استلامها وتاريخ الاستلام.

ولفت إلى أنه يتوجب على البنك الرد كتابة على الشكوى خلال 15 يوم عمل من تاريخ تقديمها وفي حال ورود الشكوى عن طريق البريد المسجل أو الإلكتروني فإنه يتعين على البنك المشكو في حقه إخطار العميل كتابة عبر ذات الوسيلة التي وردت فيها الشكوى أو عبر خدمة الرسائل النصية على رقم هاتف العميل المسجل لدى البنك باستلام الشكوى.

على جانب اخر وفي إطار سعي "المركزي" المتواصل لدعم تطوير التقنيات المالية الحديثة وتطبيقها في دولة الكويت وتبني الشركات ذات التقنية المالية الناشئة، عقد بنك الكويت المركزي ورشة عمل للمختصين في التحول الرقمي والابتكار بالبنوك المحلية بشأن البيئة الرقابية التجريبية، والتي تمثل بيئة آمنة لاختبار التقنيات المالية الحديثة دون تعريض النظام المالي والمصرفي للمخاطر. ويحرص بنك الكويت المركزي في ذلك على توفير بيئة داعمة ومحفزة لتطوير التقنيات المالية الحديثة لما لها من دور مهم في تطور الخدمات المالية.

وأشار بنك الكويت المركزي إلى أن مثل هذه الورش تهدف إلى تبادل الخبرات ونقل المعرفة للبنوك المحلية والتأكيد على الدور الأساسي الذي تقوم به البنوك المحلية للنهوض بمجال التقنيات المالية، والمرتبط بالتعاون مع المبتكرين لطرح ما لديهم من ابتكارات في السوق الكويتي، سواء من خلال الشراكات أو تقديم خدمات الدفع الإلكتروني أو التعاون لاختبار طلبات الانضمام للبيئة الرقابية التجريبية.

واختتم بنك الكويت المركزي بالتأكيد على حرصه المستمر على دعم التقنيات المالية الحديثة وتمكين الابتكار في هذا المجال بما يعزز تطور القطاع المصرفي والمالي في دولة الكويت ويساهم في خدمة الاقتصاد الوطني.